حقيقيا او كليا مضمنا فرد فاذن لا يجري هذا التقسيم فيها كما لا يخفى على متأمل ثم قال بعض المحشين من ان هذا التقسيم
هو فيما اذا كان ذو لون حد كليا فاذا اذا وذا الخارج او ذا الذهن ليس على ما ينبغي وايضا ما قال المحشين من كلام طويل يتضمن
اعتراضات كثيرة طويلا ليس على ما ينبغي وايضا ما قال بعض المحشين من كلام طويل يتضمن اعتراضات طويلا ليس بشيء فان
الى الطالبين حق يظن ان ما فيها عام ان يكون الكتابة خاصة للانسان سببي على مذهب الحكماء
لانهم لا يقولون بالملائكة اي لام التعريف هذا التقسيم اشارة الى الاتي واللام عوض عن المضاف اليه
والاشارة الى انها للعهد الخارجي اي لام المعهود بين المتكلم والمخاطب ويحتمل ان يكون للعهد الذهني
ولكن التصريح ببيان المراد وهو لام العهد التعريفي ثم ان قوله دخول مبتداء ومن خواصه خبره قدم
المجرور للاهتمام بشأنه لانه اشارة الى اول الوهلة الى ان ما هو المذكور هنا هو بعض خواصه
ويحتمل ان يكون قوله ومن خواصه مبتداء وما بعده خبره وح يكون من اسمية بمعنى ان البعض ليس من
الحرف الجارة حتى يكون للتبعيض كما قال صاحب الكشاف رأوه تفكه ومن الناس من يقول امنا فان قوله
ومن الناس مبتداء وما بعده خبره وكلمة من هنا بعض البعض وقد اشرنا اليه لكان شاملا للميم
اي ثلث ميم ساكنة فيه وهذا الحديث جواب سؤال من قال اي امير الصيام في سفرنا امسفر والقائل
ان يقول ما ذكره الشارح بحث في العبارات من ان الميم بدل من حرف التعريف بناء بقوله ولو قال دخول
حرف آه والجواب الذي يطلق حرف التعريف عليه ان كان مسامحة ومجازا فبناء السؤال عليه لا يقال
فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليس للتعريف بل بدل من حرف التعريف لانا نقول قال العلامة شهر
ليس الا ذلك لان معناه ان كونها للتعريف غير مشهور بل المشهور الاسم ظاهر يحتاج الى البيان
العلامة شهر وقيل انه عريض لان اطلاق حرف التعريف عليه بالمجاز لانه بدل من حرف التعريف كما
اشار اليه الشارح في بحث العبارات فالحديث على بدل من اللام اي ليس من البر الصيام في السفر او لانه
اراد ان يذكر ما هو مختص باللام بجميع المذاهب واختصاص الميم بالاسم ليس لان منعه بعض لا يقال
علام الشهرة لا يكون سببا للترك بل لا بد ان يكون سببا للبيان حتى يصير الى مرتبة الاشتهار لان
ما هو مشهور لا يحتاج الى البيان لانا نقول مثل هذه التصنيفات انما يكون للمبتدئ لا للمنتهي فما
مشهور اسهل للمبتدئ لتعذر الابتداء بالساكن لبناءها على السكون ولا يجوز تحريك اللام با
لضم لتشقق ولا بالفتح لالتباسه بلام الابتداء ولا بالكسر لالتباسه بلام الجارة الى كلها اي
بجميع الضمير واللام للتعريف كما يكون الجمع للاستغراق زيادة لام المعرف الى اي زيادة
للاستغراق مفتوحة قلت انهم اعتبروا الالتباس في الكتابة ايضا ودفع الالتباس في الكتابة ايضا و
دفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها الاستلزام ساهو الاجنبي وما يدل على ان اللام وحدها
للتعريف دون الحرف او الجمع هو سقوط الهمزة عند الوصل يدل على اللفظ مطابقة قيل
المراد من المطابقة الحقيقية اي يدل على اللفظ حقيقة او المراد انه لم يكن دلالة عليه تبعا

وضمنا

وضمنا اي في ضمن الكل وان كان الاولى حاصله ثم دخول اللام على اللفظ المستقل في المعنى المجازي
اللازم باطل بما خرجها على الاسمية قولنا واي الاسلية في الحاصل ثان للمعنى من الرابع والخامس يحتمل
سلمه ان المراد منه هو الرجل الشجاع وان كان الثاني فيه دخولها على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة
بان التسليم لها منه فلا يبقى فيه الاشكال في دلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى الملكوت واجيب بالتحقيق
الثاني بان دلالة عليه ليست مطابقة باعتبار الحال الاولى اي الوضع الاولي لانه باعتبار الوضع الاولي
يكون دلالة عليه تضمنا ثم باعتبار الحالة الاولى يصح دخولها عليه بخلاف الاسم فانه ليس دلالة عليه معناه
تضمنا الا باعتبار هذه الحالة التي هي المجاز لا باعتبار الحالة الاولى كالاسد في الشجاع على ما مر
واجيب ايضا بانا لا نسلم وقوع الفعل المجرد عن الزمان والنسبة جميعا لان الفعل لا يخلو عن النسبة اصلا قال الشيخ
الرضي انما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه تعين ذاته هو مدلوله عليها لا نفسها وبدلالة اللفظ عليها
مطابقة بخلاف الفعل استقلاله وكذا الفعل لانه وان كان دالا على معنى في نفسه باعتبار الذات وهي الفاعل
ولكن ليست دلالة على الفاعل مطابقة بل التزاما لان الجزء من الفعل ليس الا الحدث والزمان والنسبة والفاعل
سواء كان خاصا او لازما من لوازمه الذهنية ويرد عليه ما مر من عدم دخول اللام على الفاظ المستعملة
في المعنى المجازي ويرد عليه ايضا انه يلزم انه عدم دخولها في اسم الفاعل مثلا لانه مركب
من الذات المبهم والحدث والنسبة الدالة على هذه الذات فان كان اللام تعين ذاته بحيث دلالة عليها
مطابقة يلزم ما ذكر لان دلالة عليها تضمنا قال السيد قدس سره انما اختص دخولها على الاسم لان اللام
انما يدخل على المحكوم عليه وهو لا يكون الا اسما وانما يدخل عليه لان الاغلب ان يكون المحكوم عليه هو
المعرفة لا المفهوم لانه واحد فلا يحتاج اليها التعين انما يكون في الامور المتعددة والمتعددة هي المعرفة لا
المفهوم فلا يدخل اللام على المحكوم به لان المراد منه المفهوم وقد عرفت ان المفهوم واحد فلا يحتاج الى
دخولها فيها التعين لا يقال هذا ينقض قولنا ان هذا المطلق لدخول اللام في المحكوم به لانا نقول
لا نسلم كون المحكوم به بالصفة لذلك بل الحق ان يقول ان اللام قد يكون لمجرد اشارة الى الطبيعة والمفهوم
للفرد ويخرج تعين مفهوم الداخل والفعل يدل على تضمن المطابقة لان معناه المطابق غير مستقل
لتحقق النسبة فيه وهي غير مستقل المراد من المستقل غير مستقل وغير مستقل وزيادة كرنا قيما سبق فلا يرد قيل
ان الصفات بل جميع اسماء المشتقة ايضا يدل على المعنى المستقل لا تضمنا لا مطابقة فيجب ان لا يدخل اللام
وذلك لان معناها المطابق ايضا غير مستقل لان النسبة فيها غير مستقل والمركب من المستقل وغير مستقل
المستقل وقال السيد قدس سره في حاشية المطول ان النسبة في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الا
جمال والمركب من المستقل وغير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كان بطريق الا
جمال واجيب ايضا بان المركب من المستقل وغير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج عن هذا
المفهوم فاحتاج النسبة في الفعل الى الفاعل مما هو خارج عن مفهوم مجازي الصفات فان النسبة فيها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)